07 NOV 1999
شراء
12122
مكتبة البنين
قسم الدوريات

مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الحادي والعشرون

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م

العلاقات المغربية - العثمانية
١٨٣٠ - ١٩١٢

د. محمد علي داهش

كلية الآداب - جامعة الموصل
الجمهورية العراقية

مقدمة :

سادت بين السلطنة المغربية والدولة العثمانية علاقات سياسية وعسكرية سلبية أمتدت منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، وكان ذلك بسبب محاولات العثمانيين لضم المغرب إلى دائرة نفوذهم في الوطن العربي . قاوم المغاربة في عهد السعديين (١٥٠٩ - ١٦٥٨) والعلويين (١٦٣١ ـــ) السياسة التوسعية العثمانية مرتكزين في ذلك على أسس قومية ودينية ، وعلى الدور التاريخي للمغرب ، ولم تقتصر طموحاتهم في ذلك على الدفاع عن استقلال المغرب ، بل تعدت إلى الدفاع عن الاستقلال الإقليمي للمغرب العربي وكذلك الوطن العربي[١] .

شهدت العلاقات المغربية - العثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر خفوتاً لحالة التوتر السياسي والعسكري لأسباب " موضوعية " أملتها طبيعة التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية على المستوى الدولي (أوربا) أو الإقليمي (الجزائر) لذا فقد بدأت منذ تلك الفترة أجواء طيبة من السلم والود بين الجانبين وانتقلت بعدها العلاقة من المصالحة والسلم إلى التعاون ضمن إطار " التضامن الإسلامي " لمواجهة التحديات الأوربية المشتركة .

تعرضت الدولة العثمانية طوال القرن الثامن عشر لهزائم متعددة أمام القوى الأوربية أدت إلى انحسار نفوذها تدريجياً من أوربا فجلت عن المجر وبلغراد وشبه جزيرة المورة وكريت ، وعانت من ثورات متعددة في البلقان ، فيما استرد الروس مقاطعة القفقاس . كما عانت السلطة العثمانية من تدخل المؤسسة العسكرية "الانكشارية" في الشئون السياسية . كل ذلك جعلها تجتهد للمحافظة على ما لديها وتكف عن التطلع إلى توسع جديد والعمل على ايجاد حليف إسلامي لمواجهة اعدائها الأوربيين .

وفي غربي البحر المتوسط ومنذ القرن الثامن عشر حدثت تطورات دولية مضادة للجزائر الخاضعة للمياه العثمانية ، إذ تكتلت القوى الأوربية (بريطانيا - فرنسا - هولندا - أسبانيا - سردينيا) ضد الجزائر وهزمتها عام ١٨١٦ في حملة "اكسماوث" وفرضت عليها شروطا قاسية . وفي أثناء ذلك برز التضامن العربي الإسلامي في الوقوف إلى جانب الجزائر "العثمانية" من خلال المغرب وتونس "العثمانيتين" حيث قدمتا للجزائر مساعدات جددت أسطولها المدمر ، وأعادت بناء العاصمة بعد سنة واحدة حتى أصبحت " كما لو لم تصب بقنبلة واحدة "[٢] .

كان التضامن الإسلامي آنذاك خير وسيلة لدرء مخاطر العدوان الأوربي على الدول الإسلامية اذلك سعى العثمانيون طوال القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين إلى تقوية العلاقة مع المغرب والانتقال بها من إطار التضامن إلى إطار التعاون والتحالف بالعمل على إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية وعسكرية مستغلين في ذلك الظروف المشابهة التي عانى منها المغرب في الفترة ذاتها .

العلاقات المغربية - العثمانية ، من التضامن إلى التعاون :

شهد القرن التاسع عشر تطلعا فرنسيا لاحتلال الجزائر الخاضعة للسيادة العثمانية. وفي عام ١٨٣٠ تمكن الفرنسيون من احتلال الجزائر ، وترتب على ذلك تطورا في العلاقات المغربية - العثمانية على المستوى الإقليمي والدولي . فقد بادر علماء وأكابر مدينة تلمسان الجزائرية المجاورة للمغرب ، بالوفود على السلطان المغربي

عبد الرحمن بن هشام (١٨٢٢ - ١٨٥٩) معلنين طاعتهم ويستعجلون في ضم بلادهم للمغرب بعد أن انتهت سيطرة الأتراك العثمانيين وخرجت البلاد من السيادة العثمانية بعد أن خلعت بيعتها للسلطان العثماني لأنه في رأي الوفد « مشتغل لنفسه ومقره ، عاجز عن الدفاع عن ايالته القريبة من محله .. فكيف يمكنه الدفاع عن قطرنا وناحيتنا وبلدنا ... »[٣] . وقد قبل سلطان المغرب بيعة الوفد الجزائري بعد ثبوت شرعيتها ، وتأكيد الدور التاريخي للمغرب وأحقية السلاطين المغاربة بلقب "الخلافة" بدلا من السلطان العثماني ، وقد كان ذلك موقفا ثابتا للسلطنة المغربية في العصر الحديث لانتمائها إلى الدوحة النبوية الشريفة واحقيتها في القيادة الروحية للمسلمين . وقد عين السلطان المغربي ابن عمه علي ابن السلطان سليمان خليفة له على المغرب الأوسط " الجزائر " ودعمه بالجيش والأطر (الكوادر) الإدارية والعسكرية التي كان لها مكانة أدبية واجتماعية مهمة[٤] .

لجأت باريس منذ بداية عام ١٨٣١ إلى كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية والعسكرية لارغام المغرب على التخلي عن تلمسان ، وقد استخدمت العناصر التركية والكرغلية التي مالت إلى الفرنسيين وبقيت في الجزائر ، وحاولت الضغط على السلطان المغربي للانسحاب . ولما كان المغرب آنذاك يعاني من ضعف في جهازه العسكري والإداري والاقتصادي ، فقد مال السلطان إلى الانسحاب تحت ضغط التهديد الفرنسي . إذ أرسلت حكومة باريس السفير " دومورناي " إلى المغرب ووصل مكناس في ١٥ آذار - مارس ١٨٣٢ ، وسلم رسالة الملك فيليب إلى السلطان وجاء في شروطها « ضرورة تخلي المغرب عن تلمسان وسحب خليفته والتزام الحياد تجاه الجزائر » إلى جانب شروط أخرى تتعلق بالعلاقات المغربية الفرنسية[٥] . ونتيجة لوضعية المغرب عسكريا واقتصاديا ، إلى جانب ثورة القوة العثمانية المتبقية ضد الحكم المغربي في تلمسان ، فقد فضل السلطان المغربي الانسحاب[٦] . لم يكن الانسحاب المغربي أمام الاحتلال الفرنسي للجزائر انسحابا نهائيا ، فقد كان الواجب القومي ، وخلفية الدور التاريخي المعروف للمغرب تدفعه باتجاه الوقوف إلى جانب اشقائه في الجزائر ، وعليه فقد ساند المغرب كفاح الشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري منذ

عام (١٨٣٢ وحتى عام ١٨٤٤) بيد أنه هزم في معركة " ايسلي " أمام القوات الفرنسية المتفوقة تقنيا ، ففرضت عليه شروط قاسية ، ثم أجبر السلطان على التخلي عن مساندة الأمير عبد القادر الجزائري في معاهدة " لالا مغنيه " في (١٨ آذار - مارس ١٨٤٥)[٧] .

وخلال تلك الفترة استمرت العلاقات الطيبة بين فاس واسطنبول ، حيث أرسل السلطان عبد الرحمن عددا من الشخصيات إلى العاصمة العثمانية خلال الفترة (١٨٤١ - ١٨٤٥) وكان الهدف من هذه الزيارة أداء التعزية لوفاة السلطان العثماني محمود الثالث ، وتهنئة السلطان عبد المجيد الأول ، والتذكير بالصلاة المتينة التي جمعت بين البلدين في العقود الأخيرة[٨] . ومن جهة أخرى ، سعت الدولة العثمانية إلى حل المشكلة الجزائرية مع الفرنسيين حلاً دبلوماسيا إلا أنها فشلت في رد فرنسا عن احتلالها . أما عن موقف العثمانيين في الجزائر فقد تبدل خلال مرحلة الأربعينيات لسوء السياسة الفرنسية وعلى أثر هزيمة المغرب في معركة "ايسلي" إذ هاجر عدد من الأتراك والعرب من ضباط وجنود البحرية والمدفعية إلى المغرب وقد حفظت اسماؤهم في وثائق الخزانة الملكية بالرباط[٩] . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، بدا أن ميزان القوى الدولي يشير إلى أن أكبر قوتين دوليتين آنذاك هما (بريطانيا وفرنسا) وأن هناك تضاد وتوتر بين القوتين العظميين آنذاك . وفيما يخص الأوضاع في غربي البحر المتوسط ، فقد كانت بريطانيا قد احتلت جبل طارق منذ عام ١٧٠٣ لتأمين طرق مواصلاتها البحرية عبر المضيق إلى العالم ، وقد استمرت في سياستها الرامية إلى الحيلولة دون قيام دولة مسيطرة على المضيق ، وعليه ، فقد استثمر السلطان المغربي عبد الرحمن بن هشام ذلك وبدأ يوطد علاقاته مع بريطانيا التي وقفت ضد الأطماع الفرنسية بالرغم من إعلانها أنها « قبلت بالوضع الراهن في احتلال الجزائر ولكن بشرط ألا تتخذ قاعدة لغزو تونس أو المغرب[١٠] .

وخلال الفترة ذاتها ، أي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تصاعدت الهجمات الروسية ضد الدولة العثمانية في محاولة للسيطرة على المضائق ، وعلى الرغم من العداء بين بريطانيا وفرنسا ، إلا أنهما كانتا لا تسمحان بتنامي قوة روسيا

وسيطرتها على مضيقي البسفور والدردنيل وفرض الهيمنة في البلقان ، ومن هنا وقفت بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) التي انتهت باندحار روسيا واحترام أملاك الدولة العثمانية واستقلالها بموجب معاهدة باريس[١١] . وفيما يخص الموقف المغربي من الدولة العثمانية في تلك الحرب ، فقد أبدى السلطان المغربي عبد الرحمن بن هشام روحا ودية وتعاونا مع بريطانيا وفرنسا لموقفهما من الدولة العثمانية ، إذ وافق في (٢ آذار - مارس ١٨٥٤) على طلب الحكومة البريطانية بإبعاد السفن الروسية عن موانئ المغرب وأية سفينة عسكرية تابعة لروسيا تكون مشاركة في الحرب بين الدولة العثمانية وحلفائها من جهة وبين روسيا وحلفائها من جهة أخرى . والتعبير الآخر عن الموقف المتعاون مع الدولة العثمانية تمثل في موافقة السلطان المغربي على تصدير ألف رأس من العجول إلى جبل طارق وبالرسوم المخفضة « وكان هذا الامتياز ذا أهمية بالغة بالنسبة لبريطانيا وحلفائها في حرب القرم وذلك لسد حاجة الأعداد الكبيرة من القوات التي كانت تمر جبل طارق في طريقها إلى ميدان القتال »[١٢] . وقد سجلت الوثائق أن السلطان عبد الرحمن هنأ الباب العالي بانتصاره على روسيا[١٣] . ومنذ بداية سبعينيات القرن التاسع عشر - ولاحقا - شهدت منطقة البلقان ثورات متعددة ضد الحكم العثماني ، حيث كانت سمة عدم الاستقرار ظاهرة بارزة هناك ، وقاد ذلك إلى تدخلات أوربية ، وبدأت الدبلوماسية الألمانية خلال عهد المستشار بسمارك تحاول حل المشاكل الأوربية على حساب الدولة العثمانية وممتلكاتها ، وهكذا واجه السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٧٦) ومن بعده عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) الهجمة السياسية والعسكرية والاقتصادية للقوى الأوربية (روسيا - النمسا - بريطانيا - فرنسا) في معزل عن مساندة أي من القوى الدولية[١٤] .

قادت الظروف الداخلية والخارجية (هزيمته أمام روسيا وعقد معاهدة سان ستيفانو ومعاهدة برلين ١٨٧٨) السلطان عبد الحميد للدعوة إلى الجامعة الإسلامية وذلك باستصراخ الأمم الإسلامية في كل بقاع العالم الإسلامي لتمد يد العون إليه وتشد عضده في مواجهة القوى الأوربية وغدت اسطنبول موئل الزعماء العرب والمسلمين

المشهورين بالأعمال المعادية للدول الأوربية ، حيث جمع السلطان إليه « كثيرا من مقدمي العرب وزعمائهم ومشايخ الطرق فيهم من الحجاز والشام والعراق ونجد واليمن ومصر وطرابلس وتونس والمغرب وآخرين من زعماء الأكراد ، وآخرين من زعماء الأرناؤوط ..) كما أرسل الوفود والرسائل إلى الأقطار الإسلامية حاملة رسائل الأمل في الوقوف إلى جانبه[١٥] . ومن جانب آخر شهد المغرب خلال حكم السلطان محمد بن عبد الرحمن (١٨٥٩ - ١٨٧٣) وخلفه السلطان الحسن بن محمد (١٨٧٣-١٨٩٤) محاولات للإصلاح في مختلف الجوانب وخاصة في الجيش للوقوف بوجه تصاعد الأطماع الأوربية من خلال الامتيازات الممنوحة لهم ، إلا أن المغرب كانت تتجاذبه آنذاك القوى القديمة والجديدة ، وكان يعاني من ضعف اقتصادي وثورات داخلية ، وقاد ذلك إلى عدم وصول الإصلاح إلى نهايته كما حدث مع الدولة العثمانية في مشاريعها الإصلاحية .

العلاقات المغربية - العثمانية ، من التعاون إلى محاولة التحالف :

قادت الأوضاع الداخلية والخارجية لكلا الدولتين المغربية والعثمانية إلى العمل للتقارب وبشكل أكبر مما يعزز التضامن والاتحاد الإسلامي لمواجهة التحديات المشتركة. والجدير بالذكر ، أن سيادة حالة الود والسلم بين الجانبين منذ نهاية القرن الثامن عشر لم يؤد إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين الجانبين على الرغم من وجود علاقات عثمانية - أوربية ، ومغربية أوربية وعليه فقد شهدت فترة حكم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني والسلطان المغربي الحسن بن محمد (الحسن الأول) بداية طيبة في هذا المجال حيث بدأت المراسلات بين السلطانين بشأن إقامة علاقات دبلوماسية وتقوية أواصر التعاون بما يخدم « الاتحاد الإسلامي » . ففي عام ١٩٨٦ بدأت بين الجانبين الرسائل والوفود ، وعلق إسماعيل سرهنك في كتابه "حقائق الأخبار" على موضوع زيارة الوفد المغربي بقوله « وقد كان الوالي حسن لما رأى ضعف حكومته أمام دول أوربا الساعية على الدوام في الحصول على المنافع التجارية والسياسية في بلاده والبحث على ما يكون به زعزعة أركان هذه الدولة - المغرب - أشار رؤساء دولته عليه بتجديد العلاقات الودادية بينه وبين الدولة العثمانية ليكون في اتحاد هماماً من

له ولقومه .. فأرسل من طرفه عام ١٢٩٣هـ - ٨٧٦ت١م - السيد إبراهيم السنوسي إلى الأستانة العليه للمخابرة بهذا الشأن وعقد اتفاقية بين الطرفين ، فسافر هذا المأمور السياسي ، وبينما كان يتخابر مع الحكومة العثمانية ظهرت علامات الحرب الروسية العثمانية التي سبقتها قيام بعض الايالات التابعة للدولة بالثورة فكان ذلك من الأسباب التي حالت دون بلوغ المرام وعاد المأمور إلى بلاده »[١٦] . وبعدها بسنة وصلت رسالة من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى السلطان المغربي الحسن الأول وأجاب عنها برسالة مماثلة ، كما وردت رسالة بإذن من السلطان العثماني من شيخ الإسلام المفتي الأول بالدولة العثمانية حسن خير الله ، خاطب فيها الوزير الأول المغربي الحاجب موسى بن أحمد ، وتحمل الرسالة الأولى غرة ربيع النبوي عام ١٢٩٤هـ (١٨٧٧م) وقد حملهما معا إلى المغرب الشيخ إبراهيم السنوسي . بدأت رسالة السلطان العثماني بحمد الله سبحانه والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله وصحبه أجمعين ثم بالاشادة بالسلطان المغربي الحسن الأول سليل الدوحة النبوية الشريفة ثم تناول الهدف الحقيقي للمراسلة بقوله : « ... هذا وأن كانت المراسلة بيننا مقطوعة ومالكة المودة ممنوعة إلا أن عهد المودة التي بين أسلافنا دعا إلى تجديد عهدها بين أخلافنا .. فالاتحاد بالدين .. يوجب كمال الألفة والتشابك في قهر الأعداء بسل الأسنة ، فإن ما يزري بطائفة من ذوي التوحيد فقد يزرى بالأخرى بلا مرية ولا ترديد .. فيجب علينا نحن معاشر المسلمين كافة ، الاتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين وابقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين والا فعاقبة الأمر تؤول إلى محذور عظيم لا ينجو منه أحد من المسلمين ولو كان في اقصى البلاد ، ولا يجدي التباعد والسكوت في دفع ما لأعداء الدين من المراد .. »[١٧] .

إن هذه الرسالة العثمانية تكشف حقيقة الموقف العثماني الثابت في العمل على ايجاد حليف إسلامي ، فكان المغرب موضع اهتمامهم الابرز ، واخراج الدعوة إلى (الجامعة الإسلامية) إلى حيز التنفيذ والواقع لمواجهة التحديات الأوربية المشتركة .. وقد جاءت الرسالة الجوابية من السلطان المغربي الحسن الأول تؤكد هذه الرغبة والدعوة للعمل بموجبها ، فبعد أن حمد الله سبحانه وصلى وسلم على الرسول الكريم وآله

وصحبه أجمعين ثم الاشادة بالسلطان العثماني ، وصل إلى بيت القصيد وقال « . . فأما ما شرحتم - عن - أهل الاشراك ونصبهم للمسلمين الغوائل والاشراك ، ودعوتم إليه من الاتحاد على دفاعهم والاشتباك ، فما خلت بحمد الله ضمائرنا من تلك النية والتناصر في ذات الله عندنا غاية الأمنية والسعي في جمع الكلمة متعين على جميع أهل التوحيد والدعاء إليه من خصال الموفق الرشيد وما نصر الله منا ومنكم ببعيد . . »[١٨] .

وكما هو واضح من الرسالتين اللتين أكدتا العمل على ضرورة الاتحاد الإسلامي إلا أن الرسالتين لم توضحا آلية العمل بهذا الاتجاه ولم تحدد طبيعة الاتحاد بشكل عملي ملموس وبما يخدم مصالح الطرفين . ومع ذلك فقد بقيت مشاعر الود والتأييد قائمة من قبل المغرب تجاه العثمانيين ، يؤيد ذلك الرسالة التي وجهها الوزير المغربي الأول موسى بن أحمد بتاريخ ١٥ آب - أغسطس - ١٨٧٧ ، والتي أعرب فيها عن سرور المغرب بانتصار العثمانيين على الروس في بييفنه Pievina وأعقبتها رسائل أخرى لتأكيد هذا الموقف ، ومع ذلك فقد ظل (التحفظ المغربي) على إقامة علاقات رسمية على الصعيد الدبلوماسي ، ويعزي التازي ، أسباب ذلك إلى مشاكل الحدود بين الجانبين خلال القرون الثلاثة الماضية وعدم رغبة المغرب في إقامة علاقات مع دوله (ضعيفة) تضيف إليه أعباء أخرى ، إلى جانب ما تسببه مشكلة الحماية الأجنبية في المغرب من ضغوطات أكثر وكذلك ضغوطات البعثات الدبلوماسية الأوربية في عدم السماح للمغرب بإقامة علاقات دبلوماسية مع اسطنبول[١٩] . وعلى الرغم من وجاهة الأسباب الواردة آنفا إلا أن الواقع يؤكد أن مشكلة الحدود بين الجانبين انتهت مع الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ ، كما أن مسألة (ضعف) الدولة العثمانية آنذاك (على أثر هزيمتها أمام الروس عام ١٨٧٨ وخضوعها لشروط الدول الأوربية في العام نفسه) مسألة نسبية ، لأن واقع الحال يؤكد أنها لازالت أقوى الدول الإسلامية آنذاك ، وعليه يمكن القول أن الخوف من ضغوطات أكبر من قبل الدول الأوربية على المغرب حال دون ذلك ، ويبدو أيضاً أن الانجرار وراء دعوة السلطان العثماني لإقامة (الجامعة الإسلامية) معناه التسليم بقيادة السلطان العثماني للعالم الإسلامي ، وهو

ما كان يرفضه سلاطين المغرب منذ مطلع القرن السادس عشر ..

ومع بدايات الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، بدأ المغرب يجتهد للحد من إيغال الدول الأوربية في تجاوزاتها على المعاهدات ، فدعا إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد الامتيازات وإقامة نوع من التوازن الدولي يحول دون تفرد أي من الدول داخل المغرب ، الذي كان يعني السلطان الحسن الأول به (عدم تفضيل أجنبي على آخر في المغرب) فكان مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ الذي صدرت عنه عدة قرارات لم تحل دون استمرار الامتيازات الأجنبية السياسية والاقتصادية والعسكرية بشكل كان يهدد المغرب واستقلاله[٢٠] . أدرك السلطان المغربي الحسن الأول ، أن تدويل القضية المغربية لم يجد نفعا في المحافظة على استقلال البلاد فقد تصاعدت حدة التدخلات الأوربية بشكل عام ، والفرنسية والاسبانية بشكل خاص . وجاء فرض الحماية - الاحتلال - الفرنسية على تونس عام ١٨٨١ ، ليكون مؤشرا على عزم فرنسا على احتلال المغرب العربي ككل ، وأزاء ذلك التفت إلى الدولة العثمانية . وبدأ السلطان الحسن الأول وفود ، ورسائله إلى العاصمة العثمانية اسطنبول حيث كانت سفارة الحاج العربي بريشة التطواني عام ١٨٨٢ ، الذي استقبل بحفاوة بالغة من قبل السلطان عبد الحميد الثاني، وقد كان موضوع السفارة المغربية (الاتحاد الإسلامي) كما كان موضوع السفارة الثانية إلى العاصمة العثمانية برئاسة الشيخ إبراهيم السنوسي ، والعمل على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين . وقد رشح المغرب الشيخ السنوسي ليكون سفيره في اسطنبول ، كما رشح العثمانيون الأمير محيي الدين بن الأمير عبد القادر الجزائري ليكون سفيرهم في المغرب إلا أن ذلك لم يتم بسبب تدخل القناصل الدبلوماسيين الأجانب ، وبدفع فرنسي ، واضطر السلطان الحسن الأول إلى تأجيل تبادل التمثيل الدبلوماسي حتى تسنح الفرصة[٢١] .

وخلال منتصف العام ١٨٨٢ التقى المبعوث المغربي عبد الكريم بريشه بالسفير العثماني في مدريد بتكليف من عاهل المغرب ، وقد أكد ديوسدادو Diosdado سفير أسبانيا في المغرب الذي حضر المقابلة أنه سيبذل كل الجهود حتى يحمل سلطان المغرب على الاقتناع بالتخلي عن المدربين الفرنسيين للجيش المغربي[٢٢] . وقد جاء

هذا التأكيد المغربي انعكاسا لرغبة عثمانية وألمانية للحد من النفوذ الفرنسي في المغرب وخاصة في أن الجيش ومحاولة احلال بعثة عسكرية عثمانية ذات تدريب ألماني محل البعثة الفرنسية ، وجاء التأكيد المغربي على ذلك من أجل الايضاح للعثمانيين بأنهم لازالوا مؤمنين بضرورة الاتحاد الإسلامي وتقوية أواصر العلاقة بين الجانبين على الرغم من الضغوط والمعارضة الأوربية والفرنسية بشكل خاص . لقد كان الموقف الأوربي بشكل عام والفرنسي بشكل خاص في ضرورة عدم تحقيق التقارب بين المغرب والدولة العثمانية مبنيا على أساس منع تغلغل دعوة الجامعة الإسلامية في المغرب ، ومن ثم حصر النفوذ الفرنسي في الجزائر وتونس بين طرابلس الغرب الخاضعة للسيادة العثمانية وبين المغرب الساعي للتخلص من النفوذ الأجنبي . ومع ذلك فقد استمر العثمانيون في الدعوة إلى ضرورة التمثيل الدبلوماسي والعمل ضمن الاتحاد الإسلامي، ولم يتخلوا عن هذا الاتجاه طيلة ثلاثة عقود لاحقة . وليس دقيقا ما قيل بأن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني لم يلح على استمرار العلاقات السياسية بين المغرب والدولة العثمانية ، لأن المغرب " لم يحتل مكانا في سياسته الخاصة بالجامعة الإسلامية "[٢٣] ، وقد جاءت تطورات الأحداث لتؤكد بطلان هذا الرأي كما سيتضح.

في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر ظهر واضحا أن تنافسا دوليا قويا سيشهده المغرب حيث ظهرت ألمانيا منافسا قويا ، إلى جانب القوى الأوربية الأخرى ، وبالأخص فرنسا وبريطانيا وأسبانيا . فقد بدأ المستشار بسمارك يتطلع إلى سياسة عالمية ، والبحث عن المستعمرات ، وقد اختار بسمارك أحد العارفين بالعالم الإسلامي وهو المدعو تستكا الذي كان يعمل في السفارة الألمانية في اسطنبول ليكون قنصلا لألمانيا في المغرب . ولما كانت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية لازالت مبدأ أساسيا ورغبة ملحة لها أصداؤها ومريدوها وتحظى بتأييد كبير في العالم الإسلامي ، ولما كان هذا العالم الإسلامي قد سقط بمعظمه أسير السيطرة البريطانية والفرنسية ، فإن المانيا ارادت أن تلعب بهذه الورقة " الإسلامية" لمواجهة النفوذ الفرنسي والبريطاني من أجل فسح المجال لها وسط مستعمراتهم في العالم ، ومن هنا بدأت تشهد العلاقات العثمانية الألمانية تطورات في مختلف المجالات وانعكس ذلك على العلاقات المغربية -

العثمانية. . لقد نصح تستكا حكومته بتأييد سياسة التقارب بين الدولتين المغربية والعثمانية ويمكن لألمانيا أن تقوم بادخال " الاصلاحات" في المغرب وعن طريق خبراء من الدولة العثمانية ، وأن يكون هؤلاء الخبراء قد " تكونوا " على أيدي الألمان ، لأن المخزن المغربي (الحكومة) على حد قوله كانوا يخشون من ازدياد نفوذ الأوربيين في البلاد وخاصة في الجيش ، وأن من السهل عليهم قبول ممرنين عرب وأتراك أكثر من قبولهم لبعثات أوربية عسكرية ، وكان ذلك يعني ابعاد الفرنسيين عن المراكز والمسؤوليات المهمة في البلاد وخاصة من الجيش المغربي[٢٤] .

اعتمد القنصل الألماني تستكا على دعم أسبانيا وبريطانيا لتقليم أظافر الفرنسيين في المغرب[٢٥] . فقد كانت ألمانيا تدرك مخاوف أسبانيا من أن تقوم فرنسا بضم المغرب إلى دائرة نفوذها في المغرب العربي أسوة بالجزائر وتونس ، وكانت تسعى هي إلى ذلك وخاصة أن لها مناطق نفوذ محتلة منذ القرن الخامس عشر في المغرب (مليله - سبته) . أما بريطانيا فلم تكن تسمح بأن تسيطر دولة قوية على مضيق جبل طارق ، وكانت لها آنذاك مواقف (مؤيدة) للدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية والتي تحظى بتأييد فرنسي ، ومن هنا بدأت الدبلوماسية الألمانية تتحرك لتحقيق التقارب بين المغرب والدولة العثمانية .

في عام ١٨٨٦ ، حضر علي بك ، وهو مندوب خاص من السلطان العثماني عبدالحميد الثاني إلى طنجة (مقر البعثات الدبلوماسية في المغرب) وكان مكلفا بمهمة (سرية وشخصية) إلى السلطان الحسن الأول . وكانت مهمته تهدف إلى اقتراح بعثة عسكرية عثمانية لاعادة تنظيم وتدريب الجيش المغربي تمهيدا لاخراج البعثة العسكرية الفرنسية التي فرضتها قرارات مؤتمر مدريد والتي اجبر السلطان المغربي على اعتمادها تحت ضغط الدول الأوربية لتنفيذ ما سمي ببرنامج (الاصلاحات) !! كما تضمنت مهمة علي بك العمل على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين الإسلاميين[٢٦] . ومن هناك ندرك أهمية المغرب بالنسبة للدولة العثمانية لتحقيق هدف الجامعة الإسلامية للوقوف المشترك بوجه التجاوزات الأوربية . ويؤكد هذه الأهمية أيضا قيام محمد سعيد وزير الخارجية العثمانية في مطلع عام ١٨٨٧ بارسال

رسالة تحمل تاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ الموافق (كانون الثاني - يناير) ١٨٨٧ ، إلى وزير الخارجية المغربية يطالب فيها بانشاء علاقات سياسية[٢٧] . وقد تم ابلاغ الرسالة إلى نائب السلطان في طنجة الطريس بتاريخ ١٥ شباط - فبراير ١٨٨٧ ، من قبل القنصل الألماني سالديرن Saldern الذي حل محل تستكا . ويقول التازي ، بان جواب الحكومة المغربية تأخر طويلا ، ومن هنا جاء ارسال الحكومة العثمانية لاحقا لشخصية بارزة من ولاية طرابلس وهو الشيخ عبد الله السنوسي لإقامة التمثيل الدبلوماسي ، واقناع السلطان المغربي الحسن الأول بأن (الأخوة) الثابتة بين الدولتين تقتضي بان يكون هناك تمثيل دبلوماسي وقد عثر على برقية ضمن تقارير مدريد تحمل تاريخ ١٣ أيلول - سبتمبر ١٨٨٧ حول الموضوع ذاته ، وقد وردت رسائل أخرى في هذا المجال في الفترات اللاحقة[٢٨] .

وخلال تلك الفترة عينت الدولة العثمانية قنصلا لها في جبل طارق لكن فرنسا هبت للدفاع عن مصالحها وقام وزيرها المفوض في المغرب بـ (تنبيه) السلطان المغربي للاخطار التي ستواجه دولته إذا ما تم التقارب من العثمانيين ، فقد أشار بدسيسته إلى الطرق الصوفية بشكل عام ، والسنوسية بشكل محدد . وقد كان السنوسيون مؤيدين للجامعة الإسلامية وكان لهم وزنهم في المغرب إلى جانب ليبيا ، وعليه فقد "خشي المولى الحسن بن سلطان الآستانة ، وأخذ بوصفه عربيا علويا ومن الاشراف يعتز بحسبه ونسبه ومن جديد وأكثر من سلطان الاستانة العثماني " كما واصل الألمان مساعيهم في هذا الاتجاه الذي يتلاءم مع السياسة العثمانية ، ولكن حين حضر الشيخ عبدالله السنوسي إلى القصر السلطاني بالمغرب كانت مقابلته فاترة وظهر أن السلطان المغربي كان يخشى على نفوذه من السنوسيين أكثر من خشيته من السلطان عبدالحميد نفسه ، إذ أنهم كانوا من المغاربة ومن الأشراف كذلك ، ومع ذلك فقد استمرت ألمانيا في سياسة التقريب بين الدولتين طوال العقد الثامن من القرن التاسع عشر وكذلك سعت الدولة العثمانية في رسائلها وموفديها إلا أنها لم تسفر عن نتيجة[٢٩] . وبالرغم من استمرار علاقات الود بين المغرب والدولة العثمانية إلا أن تحقيق التمثيل الدبلوماسي لم يتم وتوفي الحسن الأول سلطان المغرب عام ١٨٩٤ ولم

يتحقق هدف العثمانيين والألمان في هذا المجال حتى مطلع القرن العشرين ، حيث شهدت العلاقات المغربية العثمانية تطورات أكثر ايجابية .

في مطلع القرن العشرين بدأت الدبلوماسية الفرنسية والأسبانية تتحركان في المجال الدولي للانفراد باحتلال المغرب . وقد تمت تسوية المشاكل بين فرنسا وايطاليا بموجب اتفاق عام ١٩٠٢ حيث اعترفت ايطاليا بمصالح فرنسا بالمغرب لقاء اعتراف الأخيرة بمصالح ايطاليا في ليبيا . وخلال فترة عامين ، دخلت فرنسا في مفاوضات مع بريطانيا لتسوية المشاكل الاستعمارية بينهما في العالم ، وفيما يخص المغرب فقد اعترفت بريطانيا بمصالح فرنسا في المغرب ، لقاء الاعتراف الفرنسي بمصالح بريطانيا في مصر وقبرص ، وجاء ذلك بموجب الاتفاق الودي المعقود بين الجانبين عام ١٩٠٤ . وقد انضمت اسبانيا للاتفاق بعد ضمان مصالحها في الشمال المغربي ولم تبق إلا ألمانيا عقبة كأداء في وجه الاطماع الفرنسية في المغرب ، وقد جاءت زيارة القيصر الألماني إلى طنجة عام ١٩٠٥ وتأكيده على استقلال المغرب وسيادته ردا على ابعاد المانيا من الاتفاق الودي ، وعليه فقد أصبحت ألمانيا ركيزة استند إليها المغرب للحد من غلواء فرنسا وأسبانيا في المغرب .

استند السلطان المغربي عبد العزيز بن الحسن الأول (١٨٩٤ - ١٩٠٨) إلى ألمانيا عندما دعا إلى تدويل القضية المغربية ثانية للحد من اطماع فرنسا وأسبانيا ، فكان مؤتمر الجزيرة الخضراء في أسبانيا عام ١٩٠٦ . وقد حاولت الحكومة العثمانية أن تحضر المؤتمر ، ورشحت شمس الدين بك لحضور المؤتمر ، وقد سلم لشمس الدين بك ما يشبه أن يكون اعتماد مشفوعا بمنح وسام عثماني ، وذلك في محاولة لايجاد أرضية لتمثيل دبلوماسي عثماني في المغرب ، إلا أنه « عيل صبر الحكومة العثمانية وهي تحاول أن تجد لها ممثليه في المملكة المغربية لتحقيق أغراضها »[٣٠] . وقد كان لحدة النفوذ الفرنسي والأسباني المدعوم دوليا أثره في عدم قدرة سلطان المغرب على إقامة هذا التمثيل الدبلوماسي .

خرجت فرنسا وأسبانيا من مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ بامتيازات أكبر على

الصعيدين الاقتصادي والعسكري ، وتجاوزت الدولتان بفرض السيطرة العسكرية على المغرب عام ١٩٠٧ ، مما أدى إلى ثورة شعبية اطاحت بالسلطان عبد العزيز وأعلنت البيعة للأمير عبد الحفيظ بن الحسن الأول)١٩٠٨ - ١٩١٢) ليكون سلطان المغرب في مطلع عام ١٩٠٨ . وقد ورد في بنود البيعة للسلطان عبد الحفيظ " دعوة للاتصال بتركيا " فكانت السفارة التي بعث بها إلى اسطنبول برئاسة العربي بريشة التطواني لايجاد صيغة لوحدة إسلامية ، ولضمان عدم الاعتراف بـ " الإصلاحات " التي تحاول فرنسا فرضها على المغرب[٣١] .

وفي مطلع القرن العشرين أيضا ، شهد المغرب بروز حركة دستورية منذ عام ١٩٠٦ ولم تكن تلك الحركة إلا تتويجا لجهود المغاربة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لتقوية بنية الدولة ومواجهة التحديات . فلقد فهم بعض علماء المغرب "عمق الأزمة" المغربية ، وقدموا الكثير من الحلول والمقترحات لاصلاح البلاد في مختلف المجالات ، وكانت تلك الحلول « منبثقة من الداخل وليست مفروضة من الخارج.. كانت تفكر في معالجة الجذور وتنطلق من المعطيات المحلية ، حيث أخذت بالتفكير في وجوب الإصلاح الفردي والجماعي وفي وجوب الإصلاح النفسي والفكري.. أن الحلول المقترحة كانت ارهاصات بثورة فكرية استمدت جذورها من قواعد سبق أن اثبتت من الناحية العملية سلامتها وفاعليتها في انقاذ المجتمعات وتكوين الدول .. »[٣٢] . وقد نضجت الأفكار وبدأت الدعوة لها منذ مطلع القرن العشرين حيث تفاقمت على المغرب الهجمة الأوربية وخاصة الفرنسية والأسبانية بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء .

انتشرت الأفكار الدستورية بشكل واسع بين البرجوازية التجارية في فاس وطنجة، إلى جانب العناصر المثقفة ، وأخذت تلك الأفكار طريقها عبر تنظيم شعبي ، ومن خلال جمعية سرية عرفت باسم " جمعية الترقي " ، وعلى يد أعضاء تلك الجمعية المغربية وضع الدستور وكان متأثرا في بنوده بالدستور العثماني لعام ١٨٧٦ في العديد من بنوده ، ويأتي ذلك لاشتراك عدد من اللبنانيين في صياغة مواده[٣٣] . ومن هنا ندرك أن التأثير لم يتأتى عن طريق جماعة الاتحاد والترقي بعد الانقلاب

العثماني في تموز - يوليو ١٩٠٨ ، كما حاول البعض الإشارة إلى ذلك[٣٤] . ذلك أن التحسس بضرورة التغيير والإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي كان موجودا حتى قبل صدور الدستور العثماني عام ١٨٧٦ ، وهو الدستور الذي اعلنته جماعة الانقلاب في اسطنبول . وقد تم نشر الدستور المغربي في جريدة (لسان المغرب) في تشرين الأول وتشرين الثاني عام ١٩٠٨ .

وإذا كان ثمة تطابق أو تلاقي في الأفكار الدستورية بين المغرب والدولة العثمانية، فإن واقع الحال كان يؤشر محاولات للتقارب على الصعيدين السياسي والعسكري وبشكل يؤكد الموقف العثماني تجاه المغرب ، ومحاولة الوصول إلى صيغ عملية للتعاون ، وبما يخدم أهداف الدولتين . جرت اتصالات بين نخبات مغربية وجماعة الاتحاد والترقي وذلك من خلال الزيارة التي قام بها محمد خير الدين نجل المصلح الشهير خير الدين باشا التونسي حيث قدم إلى المغرب موفدا من قبل جماعة الاتحاد والترقي ، وأقام في مدينة مراكش وكان على اتصال بالمصلح المغربي محمد بن عبد الكبير الكتاني[٣٥] .

كان للانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ صداه في الوطن العربي وعند القوميات الخاضعة للسيادة العثمانية ، وفي المغرب كان له أثره في دفع الشباب المغربي إلى مطلبة السلطان المغربي عبد الحيظ بن الحسن الأول ، بتنفيذ الوعود التي قطعها للشعب في ثورته ضد أخيه السلطان عبد العزيز ، وانقاذ البلاد والعباد من براثن النفوذ الأجنبي المستفحل ، ومنح الشعب " نعمة الدستور ومجلس النواب " والاقتداء بعودة العمل بالدستور كما فعل السلطان العثماني عبد الحميد حين أمر باجتماع (مجلس المبعوثان) من جديد[٣٦] .

وشهدت االعلاقات المغربية - العثمانية منذ تلك الفترة تطورات ايجابية وعملية ، فقد استطاع السلطان المغربي أن يقيم علاقات سياسية وعسكرية مع الدولة العثمانية، واستقدم بعثة عسكرية أواخر عام ١٩٠٩ وكان عدد أعضائها (١١) ضابطا برئاسة جمال بك الغزي . وقد بذلت البعثة العسكرية العثمانية جهودا كبيرة لحث المغاربة ضد

الوجود الأوربي وفي الوقت نفسه كانت البلاد تغلي وتطالب السلطان عبد الحفيظ بالحد من النفوذ الأجنبي وطرده . وكان الشريف أحمد الرسوني في الشمال المغربي من أبرز الشخصيات المغربية التي قادت الكفاح ضد النفوذ الأجنبي في مطلع القرن العشرين . وقد استطاعت البعثة أن تكتل عدداً من الشباب المغربي المؤيد للجماعة الإسلامية ، وهناك إشارات على وجود تنظيم في المغرب يؤيد هذا الاتجاه ، حيث ذكر المراسلون الصحفيون الألمان ، أن أفراد ذلك التنظيم وصل إلى حد (عشرة آلاف) عضو عام ١٩١١ ، ولكن الرقم لا يخلو من مبالغة[٣٧] . إن رجال البعثة العسكرية العثمانية ، لم يقوموا بالمهمات الموكلة لهم بتدريب الجيش المغربي وحلولهم محل البعثة العسكرية الفرنسية ، بل كلفوا بقيادة حملات ضد بعض التمردات الداخلية ، وقد كانوا بحاجة إلى معرفة أحوال البلاد والتكيف مع الوضع الجديد ، وكان ذلك سبب فشلهم ، إلى جانب أنهم لم يلقوا تعاونا من القواد المغاربة حيث لعبت المصالح والخيانات الداخلية للمسئولين الحكوميين دورها في هذا الفشل ، وفي عدم اقرار الأمن والانضباط داخل الجيش[٣٨] .

لقد أوكلت البعثة العسكرية العثمانية عدة مهمات تتم على ثلاث مراحل حسب الأوامر العثمانية ، الأولى ، تتمثل في ارسال البعثة ، والثانية ، ارسال وكلاء للحث على الجهاد بين القبائل المغربية وتأسيس صحيفة عربية ألمانية في المغرب ، والتحضير لانتفاضة واسعة ضد الفرنسيين الذين طغى نفوذهم في البلاد عام ١٩١١ ، قبل أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم على المغرب . وكانت المرحلة الثالثة ، وتتمثل باثارة مقاومة واسعة ضد القوات الفرنسية التي طوقت العاصمة فاس منذ آيار - مايو ١٩١١ ، وحدد موعد المقاومة في حزيران - يونيو ١٩١١[٣٩] ، إلا أن مهمة البعثة العسكرية العثمانية - كما ذكر - فشلت للأسباب الواردة آنفا لذلك فقد سرح الضباط الأتراك العثمانيون وأعيدت البعثة العسكرية ولم تؤد مهمتها الموكلة إليها[٤٠] . وقد كان لقوة النفوذ العسكري الفرنسي ، إلى جانب النفوذ الاقتصادي والسياسي أثره في ذلك أيضاً . ومن هنا ندرك أن الأزمة الداخلية للمغرب قادت المغاربة إلى الثورة على النفوذ الأجنبي والفرنسي بشكل خاص ، وادانت السلطان عبد الحفيظ وعدته (سلطان

الفرنسيين) وليس (سلطان الجهاد) كما لقبوه عام ١٩٠٨ .

ومع ذلك فان محاولات العثمانيين في ضعضعة النفوذ الفرنسي في المغرب ومحاولة طرده لم تتوقف ، وجاء ذلك بشكل غير مباشر ومن خلال مصر الخاضعة أسميا للسيادة العثمانية . ففي أواخر عام ١٩١١ كشفت الاستخبارات الفرنسية عن وجود تنظيم سري مغربي بمشاركة عدد من المصريين ، يقوده عارف طه الوكيل ، والمدعوم من قبل خديوي مصر ، وكان هدف التنظيم العمل على تحرير المغرب العربي ككل ، وقد دعم التنظيم السري ماليا من خلال مصرف الشرق الأوسط الألماني في مصر ، ومن خلال رئيسه سنجر Singer وكان لهذا التنظيم السري اتصالات وثيقة مع الطلبة المغاربة الدارسين في الأزهر الذين كانوا يتنقلون بين المغرب ومصر[٤١] .

إن واقع الحال ، كان يؤشر أن مجريات الأحداث وتطوراتها كانت تسير ضد الطموحات المغربية أو العثمانية ، فقد شهد المغرب منذ عام ١٩١١ حضورا عسكريا مكثفا للفرنسيين والأسبان ، كما استطاعت فرنسا أن تزيح آخر عقبة كأداء - ألمانيا - أمامها لاحتلال المغرب ، وتحت غطاء حماية السلطان عبد الحفيظ من ثورة الشعب ضده ، دخلت فاس وأحكمت قبضتها وأعلنت حمايتها - احتلالها - على المغرب بموجب معاهدة فاس المبرمة في ٣٠ آذار - مارس ١٩١٢ ، وبعدها بشهور اتفقت مع أسبانيا على تقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ بموجب اتفاق ٢٧ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩١٢ حيث خضع المغرب منذ تلك الفترة لحماية ثنائية وعزل كغيره من أقطار المغرب العربي عن الوطن العربي والدولة العثمانية .

الخاتمة :

يوضع البحث ، أن مسار العلاقات المغربية - العثمانية منذ القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين كان يؤشر ميلا عثمانيا يشكل أساسا للتقارب مع المغرب على الصعيدين السياسي والعسكري ، وقد دفعت إلى ذلك التحديات الأوربية المشتركة التي واجهت كلا الدولتين ، لكن الطابع العام لهذه العلاقات بقي طوال قرن من الزمان ضمن إطار الود والسلام والتأييد في المشاعر ، ومحاولات الدعم الاقتصادي

الذي يصب في مجال الدعم العسكري بشكل غير مباشر كما تبين من حرب القرم . ومع ذلك بقي التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين بعيدا عن تفكير المغرب لأسباب ورد ذكرها . وأهمها الضغوطات الأوربية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص لابعاد الدولتين الإسلاميتين عن الاتحاد والتضامن لمواجهة التحديات الأوربية المشتركة .

وجاء القرن العشرين ليؤشر تقاربا سياسيا وعسكريا ولكن بعد فوات الأوان ، حيث كانت فرنسا (وأسبانيا) قد استمكنت في البلاد عسكريا واقتصاديا وسياسيا ولم تجد محاولات التقارب المغربي العثماني في الحد من ذلك النفوذ .

وأخيراً لابد من الإشارة ، إلى أن العلاقات المغربية - العثمانية في المجالين الاقتصادي والثقافي[٤٢] . بقيت قائمة على صعيد الوطن العربي الخاضع للسيادة العثمانية كما هو الحال منذ مطلع القرن السادس عشر بشكل خاص مع الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ومصر والسودان وشبه الجزيرة العربية ، لكن البحث ركز على العلاقات المغربية - العثمانية في الجوانب السياسية والعسكرية .

هوامش البحث

(١) انظر بالتفصيل : د. محمد علي داهش : العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث ١٦٥٠ - ١٨٣٠ ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد ١٨ ، السنة ١٩٩٥ ، ص ١٦١ - ١٧٥ .

(٢) محمد بن العربي الزبيري ، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ١٩٧٥ ، ص ٨١ - ٩٥ .

(٣) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ، الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، ١٩٥٥ ، ج ٩ ، ص ٢٧ .

(٤) انظر :
- الناصري ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٨ ، داهش ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .
- أحمد العماري ، خلفيات الحدود الجيوسياسية للاتراك والفرنسيين تجاه وحدة المغرب الكبير ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، العدد (٢) السنة ١٩٨٥ ، ص ١٧٩ - ١٨٢ .
- اليوبي الحسن : المغرب والجزائر في مواجهة الزحف الاستعماري في عهد المولى عبدالرحمن العلوي والأمير عبد القادر الجزائري في القرن الثامن عشر ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٢٨٩ ، السنة ٣٣ ، نيسان - ابريل ١٩٩٢ ، ص ٥٩ - ٧٣ .

(٥) العماري ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ - ١٨٥ .

(٦) الزبيري ، المصدر السابق ، ص ٨٣ - ١١٧ ، الحسن ، المصدر السابق ، ص ٦٢ - ٦٩ .

(٧) يحيى بو عزيز ، من تاريخ كفاح الجزائر في القرن التاسع عشر ، أربعة أحداث في ثلاث وثائق ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (٢) تموز - يوليو ١٩٧٤ ، تونس ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٨) عبد الرحمن بن زيدان ، اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، المطبعة الوطنية ، الرباط ١٩٣٣ ، ج ٥ ، ص ١٥٤ - ١٥٦ . انظر ، عبد الهادي التازي ، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم ، أكاديمية المملكة المغربية ، بلا ، ١٩٨٦ ، ج١٠ ، ص ١٦٩ .

(٩) إبراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ١٩٨٥ ، ج٣ ، ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(١٠) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٢٦ .

(١١) للتفاصيل انظر :
- جرانت ، تمبرلي ، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ، ترجمة بهاء فهمي ، دار الحمامي للطباعة ، القاهرة ، بلا ، ج ١ ص ٤١٧ - ٤٣٤ .
- محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة ، القاهرة

١٩٧٦، ص ٩٨ - ١١٥ ، ١٣٦ - ١٤٨ .

(١٢) ب . ج . روجرز ، تاريخ العلاقات الانكليزية - المغربية حتى عام ١٩٠٠ ، ترجمة يونان لبيب رزق ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨١ ، ص ٢١٧ ، مع الهامش .

(١٣) التازي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٧٠ .

(١٤) أورخان محمد علي ، السلطان عبد الحميد ، حياته وأحداث عصره ، دار الانبار ، الانبار ، ١٩٨٧ ، ص ٣٠ - ٣١ ، ٩٨ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ٢٢٨ . الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

(١٥) لوثروب ستودارد ، حاضر العالم الإسلامي ، ترجمة عجاج نويهض ، تعليق الأمير ، شكيب أرسلان ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .

(١٦) إسماعيل سرهنك ، حقائق الأخبار عن دول البحار ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، بلا ، ج١ ، ص ٣٥٠ .

(١٧) محمد المنوني ، مظاهر يقظة المغرب الحديث ، مطبعة الأمنية ، الرباط ، ١٩٧٣ ، ج١ ، ص ٥١ - ٥٢ .

(١٨) المنوني ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٥٢ - ٥٤ .

(١٩) التازي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٢٠) انظر بالتفصيل :

- شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .
- الصديق بن العربي ، كتاب المغرب ، مطبعة الامنية ، الرباط ، ١٩٥٦ ، ص ١٨ .
- عبد الله بن عبود ، مركز الأجانب في مراكش ، مطبعة الرسالة ، (لا . ت) ص ٥١ .
- عبد الله عبود ، تاريخ المغرب ، دار الطباعة المغربية ، تطوان ، ١٩٥٧ ، ج٢ ، ص ٩٤ .
- مكتب المغرب العربي ، الحماية الفرنسية في مراكش بعد ٣٦ عاما ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٦-٧ .

(٢١) المنوني ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٢٢) التازي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٤٨ .

(٢٣) العقاد ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .

(٢٤) جلال يحيى ، المغرب العربي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ج٣ ، ص ٤٧٣ - ٤٧٤ .

(٢٥) يحيى ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٧٤ .

(٢٦) يحيى ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٤٧٥ .

(٢٧) ابن زيدان ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٦٠ . علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، نشر عبد السلام جسوس ، (تطوان ، ١٩٤٨ ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢٨) التازي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢٩) يحيى ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٧٥ .

(٣٠) التازي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٧٣ .

(٣١) التازي ، المصدر نفسه ، ج ١٠ ، ص ١٧٥ .
(٣٢) لطيفة سميرس بناني ، جوانب من مواقف علماء المغرب في القرن التاسع عشر من أزمة وأحداث الفترة ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد ٢ ، فاس ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٣ - ٢١٧ .
(٣٣) - محمد الفاسي ، أول جمعية وطنية في المغرب قبل الحماية في أوائل القرن العشرين ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٢٧٠ ، ايلول - سبتمبر ، الرباط ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤ - ٣٩ .
- عبد الرحيم بن سلامة ، كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية ، (بلا) ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٥٠ - ٥١ .
(٣٤) عصمت برهان الدين عبد القادر ، العرب والمسألة الدستورية في الدولة العثمانية ١٨٧٦ - ١٩١٤ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، الموصل ١٩٩٥ ، ص ٢٢٤ .
(٣٥) محمد المنوني ، الطابع الإسلامي للوطنية المغربية في مطالع القرن العشرين ، مجلة حولية كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد ٢ ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ ، ص ٤٩ - ٥٠ . عبدالقادر ، المصدر السابق ، ٢٢٥ .
(٣٦) الفاسي ، الحركات الاستقلالية ، ص ٩٨ - ٩٩ .
(٣٧) ذكر البعض خطأ أن قائد البعثة العسكرية العثمانية كان اسمه عارف طه الوكيل ، وهو آحد الضباط الاتراك الذين خدموا في مصر ، انظر :
- جمال هاشم أحمد الذوب ، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى ١٨٩٤ - ١٩١٢ ، أطروحة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ١٨١ - ١٨٢ .
- التازي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٧٦ .
(٣٨) حركات المصدر السابق ، ص ٣٨٧ .
(٣٩) الذويب ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .
(٤٠) حركات ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ .
(٤١) الذويب ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .
(٤٢) انظر بالتفصيل :
- ابن زيدان ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٦٠ .
- الناصري ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧٢ - ٧٣ .
- التازي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٧٧ - ١٨٩ .
- حركات ، المصدر السابق ، ص ٥٠٩ .